نبض الحياة

عمر حلمي الغول

حماس تغمز من القناة الإيرانية

شهدت العلاقات البينية بين حركة حماس والنظام الإيراني، خطاً بيانيا متعرجا، ما بين الصعود والهبوط في محطات عدة، لكنها لم تنقطع، حتى في أحلك لحظات الاختلاف بين الطرفين، وبقيت المساعدات المالية والعسكرية واللوجستية الإيرانية لفرع حركة الاخوان المسلمين في فلسطين –حماس- تتدفق دون توقف. رغم ان العلاقة المشتركة ترتكز على مبدأ النفعية المتبادلة، والمصالح المشتركة. لا سيما وان الحركة الاسلاموية الفلسطينية، تنتمي للتنظيم الدولي السني- الذي تقوده جماعة الإخوان المسلمين، بينما نظام الملالي الفارسي يشكل عصب ومركز الحركة السياسية الشيعية، الذي أنتج ظاهرة أحزاب اللّه في الوطن العربي (في العراق واليمن ولبنان)، وذلك يعود لأكثر من سبب: البراغماتية العالية عند كلا الطرفين. اتساع وتعاظم نفوذ حركة حماس في الساحة الفلسطينية، بعد انقلابها على الشرعية الوطنية في قطاع غزة أواسط حزيران/ يونيو 2007، وشراكتهما في ضرب ركائز العملية السياسية في المنطقة، ولكن من على ارضيات مختلفة.

وتصاعدت المساعدات الإيرانية المالية والعسكرية التسليحية والتدريبية من تسعينيات القرن الماضي، مرورا بالعشرية الأولى، وانتهاءً بالعشرية الثانية من الالفية الثالثة، ووفق بعض المصادر المختصة، وصلت المساعدات المالية في عام 1999، نحو 35 مليون دولار أميركي، واستمرت على هذا المنوال حتى وقوع الانقلاب الأسود في قطاع غزة، ثم ارتفعت قيمة المساعدات بعد حرب إسرائيل على قطاع غزة في مطلع تموز/ يوليو 2014، الى ان وصلت في العام 2022 الى نحو 70 و100 مليون دولار، وهذا ما اعترف به رئيس الحركة السابق إسماعيل هنية قبل اغتياله، بأن حجم المساعدات يصل الى 70 مليون دولار أميركي، الى جانب الدعم اللوجستي والتدريبي والتسليحي من البحر والانفاق، وغيرها من الطرق والأساليب.

ورغم الافتراق العقائدي بينهما، جمعتهما المصالح المشتركة، وأبرزها في الانقضاض على المشروع القومي العربي، حتى في أكثر اشكاله ضعفا، التي مثلتها الدولة الوطنية بمختلف نماذجها، وحرص طهران على زيادة نفوذها في الوطن العربي من بوابة الاخوان السنية، ومضاعفة تمددها الطائفي ذي الخلفية القومية –الفارسية– في الإقليم، إضافة لأدواتها الشيعية وشبه الشيعية في بعض الدول العربية. وبالمقابل حركة حماس الاخوانية الأداة الوظيفية للقوى المعادية، ارادت الاستفادة من دعم النظام الفارسي خدمة لمخططها التخريبي في الساحة الفلسطينية، وتكريسا لمخطط التنظيم الدولي للإخوان المسلمين في الوطن العربي، حيث شكلت الساحة الفلسطينية رأس حربة لما سمي لاحقا بـ»الربيع العربي» الذي قاده مكتب الارشاد لتنظيم الاخوان في مصر مطلع 2011.

وتبنت كل من إيران مع ادواتها حزب اللّه اللبناني وحركتي حماس والجهاد الإسلامي وبعض قوى اليسار الفلسطيني شعار «وحدة الساحات»، وذلك في اجتماع مشترك في العاصمة اللبنانية بيروت في 23 أيلول/ سبتمبر 2023، ووفق ما أعلنه العديد من قادة حركة حماس بعد «طوفان الأقصى» في السابع من تشرين الاول/ أكتوبر 2023، ان الخطة المشتركة كانت تفرض انخراط حزب اللّه وحتى طهران في أعقاب الطوفان، الا أن كلا من إيران وحزب اللّه، ذكروا انهم تفاجأوا بالخطوة الحمساوية، ولهذا لجأوا لتكتيك المساندة، وليس المشاركة الكاملة. وكانت هذه المحطة من المحطات الأكثر تباينا فيما بينهم؛ ثم جاءت عملية اغتيال اسماعيل هنية في نهاية يوليو 2024 في العاصمة طهران، وتركت بصمات وندوبا سوداء على العلاقات بينهم، وتشظى شعار وحدة الساحات في أكثر من محطة.

لكن هذه الندوب لم تغلق باب العلاقات، ولا مواصلته، حرصا من الأطراف كافة على حماية المصالح المشتركة، وكانت جمهورية الملالي على تماس مباشر مع التطورات الجارية بعد السابع من أكتوبر 2023، في دعم حركة حماس، وأسهمت اسهاما مباشرا فيما آلت اليه الأمور في قطاع غزة خصوصا والساحة الفلسطينية عموما من نتائج خطيرة وغير محمودة. والاهم الآن بعد اتفاق إطار التفاهم الاولي الإيراني الأميركي في 13 حزيران/ يونيو الحالي، تبين أن صيغة الاتفاق المبدئي لم تشر من قريب أو بعيد لقطاع غزة، مما دفع حركة حماس لإصدار بيان ترحيبي بالاتفاق الجديد، لكنها ضمنا غمزت من قناة النظام الفارسي، وجاء في البيان الصادر الاثنين 15 يونيو 2026، الاتي: «وأكدت حماس أنها تأمل أن يسهم الاتفاق في الدفع نحو الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وإنهاء الاعتداءات والانتهاكات المتكررة بحق لبنان وسائر الجبهات». وأعادت حماس تذكير القيادة الإيرانية الى أن «الأمن والاستقرار في المنطقة لن يتحققا ما دامت حكومة الاحتلال تواصل الإبادة والتجويع والتهجير بحق الفلسطينيين، معتبرة أن معالجة جذور الصراع تبدأ بإنهاء الاحتلال». وكأنها بالبيان تذكر القيادة الفارسية بشعاراتها التاريخية المنادية بـ»تحرير القدس»، وشعار «وحدة الساحات»، الذي اقتصر على الربط بين الساحتين الإيرانية واللبنانية، وضمنا اليمنية، غير أن الساحة الفلسطينية عموما وقطاع غزة خصوصا غاب تماما عن مشروع الاتفاق الإيراني الأميركي. وهو ما يكشف تخلي طهران عن جماعة الاخوان المسلمين في فلسطين، وتركهم لمصيرهم الأسود.

oalghoul@gmail.com

الدبلوماسية الرقمية الرياضية.. كأس العالم 2026

عمار جمهور

يمثل تنظيم وافتتاح كأس العالم لكرة القدم 2026 انعكاسا جليا وواضحا لثقافة الدولة المستضيفة، فكل دول تحاول استغلال هذا الحدث للترويج لمنظوماتها الحضارية والثقافية والقيمية والحداثية، من خلال إدارة الانطباعات والتصورات الإدراكية وتعزيز الصور الذهنية، وتوظيف كافة المنصات الإعلامية الرقمية، والتقنيات التكنولوجية لتعزيز أواصر التواصل مع الدول والشعوب، لتحسين صورة الدول والترويج لها، وتعزيز الحوار الثقافي حول العالم رقميا، وتشييد علاقات دولية قائمة على ثقافة القبول والتسامح.

ويعد كأس العالم لكرة القدم (FIFA 2026)، النموذج الأحدث لتوظيف التكنولوجيا الحديثة وتعزيز الحوار العالمي رقمياً. وبطبيعة الحال فإن هذا الحدث يعتبر المثال الأبرز لتسليط الضوء على الدبلوماسية الرياضية الرقمية، فهو يجمع ما بين الإعلام الرقمي والرياضة باعتبارها أداة للقوة الناعمة، والدبلوماسية العامة.

ومن أبرز سمات ومظاهر الدبلوماسية الرقمية في كاس العالم 2026، الحوار العالمي والتفاعل القائم عبر المنصات الرقمية، والذي تمثل في اعتماد الاتحاد الدولي لكرة القدم FIFA لرزمة من الاستراتيجيات الرقمية بغية الوصول الى جماهير جديدة عبر الألعاب الإلكترونية، ومنصات البث والشبكات الاجتماعية. وتعزيز الهوية المشتركة بين الدول المضيفة «المكسيك، أميركا، كندا»، فهذه هي المرة الأولى الذي يقام فيها المونديال للأول مرة بتنظيم مشترك، الأمر الذي يساهم في خلق أنموذج رقمي قائم على التعاون الإقليمي من خلال الحملات الإعلامية المشتركة والتواصل المباشر مع الجماهير حول العالم.

كما يشهد هذا المونديال توظيفا واسعا لتقنيات متقدمة من الذكاء الاصطناعي، والنماذج ثلاثية الأبعاد للاعبين، والتحليلات الفورية، وتقنيات الواقع المعزز، بهدف تقديم تجربة تفاعلية غير مسبوقة للمشجعين حول العالم.

كما أطلقت (FIFA) نظام FIFA Fan ID)، الذي يمنح المشجعين تجربة رقمية موحدة تتضمن المحتوى الحصري والمكافآت والتفاعل مع فعاليات البطولة، ما يعزز الانتماء العالمي للحدث. ويرتكز هذا المونديال على شراكات إعلامية رقمية واسعة النطاق للوصول إلى جماهير تتجاوز 220 دولة وإقليماً، مع التركيز على المحتوى التفاعلي وصناع المحتوى الرقميين لاستقطاب الأجيال الشابة.

وبطبيعة الحال فإن الصورة لم تكتمل حتى الآن ولكن الدول المنظمة، تطمح الى تحقيق سلسلة من الأهداف والإنجازات، ولا سيما الأهداف المتعلقة بتعزيز صورتها عالميا. وتعميق الحوار بين الشعوب بثقافاتها المختلفة، وتوسيع قاعدة النفوذ الثقافي الرياضي للدول المنظمة. وإظهار القدرات التكنولوجية الإبداعية والابتكارية كتعبير واضح للقوة الناعمة، وبناء مجتمعات رقمية عالمية تقوم بالأساس على الرياضة كفعل ومفهوم جاذب للمهتمين والمشجعين...الخ.

ومن أبرز القضايا التي تشكل تحديا واضحا في تنظيم هذا المونديال الخطر المتمثل بالأمن السيبراني الذي يعتبر تحديا مواكبا للحداثة وما بعدها، وحماية بيانات الجماهير، الذي يهدد السيادة الرقمية للدول المنظمة للمونديال هذا العام، بالإضافة الى المعضلة الملازمة للتطور الحداثي المتمثلة بتدفق الأخبار المفبركة والمضللة والمزيفة. ووجود ما يعرف بالفجوة الرقمية بين الدول المنظمة من جهة، وبعض الدول الأخرى سواء كانت مشاركة أم لا من جهة أخرى. والأمر الأكثر تعقيدا المتمثل في إدارة الخطاب الجماهيري على منصات التواصل الاجتماعي والتحكم به والسيطرة عليه او التأثير في مجرياته.

يمتاز كأس العالم 2026 بكونه يشكل أكثر من مجرد بطولة رياضية، بل هو أيضا منصة عالمية للدبلوماسية العامة «الدبلوماسية الرقمية الرياضية»، وذلك بفعل تداخل التكنولوجيا والإعلام والرياضة في بناء جسور التواصل بين الشعوب وتعزيز القوة الناعمة للدول والمؤسسات الرياضية. ويمكن اعتبار هذه النسخة من المونديال نموذجًا متقدمًا لكيفية توظيف الأدوات الرقمية في خدمة العلاقات الدولية والتقارب الثقافي العالمي.

ومع ذلك كله، فلا تزال السياسة تلقي بظلالها في مجريات الأحداث الرياضية في هذا المونديال، فمنع دخول الحكم الصومالي الى الولايات المتحدة بالرغم من حصوله على دعوة رسمية من «الفيفا»، ومنع رئيس اتحاد كرة القدم الفلسطيني جبريل الرجوب من حضور المونديال يظهر ازدواجية المعايير وتناقضا قيميا صارخا يعيد طرح أسئلة حول أثر الرياضة في السياسة أو «العكس» أثر السياسة في الرياضة.

أكد متانة منظومة ضمان وحماية أموال المودعين

مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يعقد اجتماعه الثالث

رام الله- الحياة الجديدة- جددت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع تأكيدها على أن ودائع المواطنين لدى جميع المصارف الأعضاء في المؤسسة تتمتع بالحماية، وأن منظومة ضمان الودائع تواصل القيام بدورها في حماية حقوق المودعين وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي الفلسطيني، مشيرة إلى أن المؤشرات العامة للقطاع المصرفي الفلسطيني تعكس استمرار استقرار وصلابة القطاع المصرفي رغم الظروف الراهنة.

جاء ذلك خلال اجتماع مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع الثالث برئاسة محافظ سلطة النقد ورئيس مجلس إدارة المؤسسة يحيى شنار، وبحضور أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام للمؤسسة لؤي حواش.

وناقش المجلس مستجدات أعمال المؤسسة وإنجازاتها خلال الفترة السابقة، وبحث مؤشرات الأداء والجاهزية المؤسسية والعمليات التشغيلية، إلى جانب متابعة مستوى تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمؤسسة للأعوام 2025–2027، الهادفة إلى تطوير منظومة ضمان الودائع ورفع مستوى الجاهزية وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية، وبما يخدم حماية أموال المودعين.

وأشار شنار إلى أن مجلس إدارة المؤسسة يواصل متابعة تنفيذ التوجهات الاستراتيجية للمؤسسة وتعزيز دورها كأحد مكونات شبكة الأمان المالي الفلسطيني، إلى جانب سلطة النقد الفلسطينية ووزارة المالية والتخطيط، مؤكداً أهمية ترسيخ أسس الحوكمة المؤسسية وتطوير الأطر التنفيذية وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية، بما يعزز كفاءة المؤسسة وقدرتها على الاضطلاع بدورها في حماية حقوق المودعين.

وأضاف شنار أن هذه الجهود تكتسب أهمية خاصة في ظل التحديات والظروف الراهنة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني، حيث تواصل المؤسسة والجهات ذات العلاقة العمل على تعزيز صلابة منظومة القطاع المصرفي الفلسطيني والحفاظ على استقرارها، بما يؤكد استمرار حماية أموال المودعين لدى المصارف الأعضاء في المؤسسة، وأن منظومة ضمان الودائع تواصل أداء دورها في حماية حقوق المودعين وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي الفلسطيني.

من جانبه، أشار لؤي حواش إلى الدور الجوهري الذي تقوم به المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع فيما يخص تطوير نظام الودائع في فلسطين، وتعزيز قدرات وخبرات المؤسسة بما يتلاءم وأفضل الممارسات الدولية ورفع كفاءة الجهاز التشغيلي وتعزيز العلاقات على الم Top of Formستوى المحلي والإقليمي والدولي، بما يخدم أهداف المؤسسة ويعزز من إمكاناتها وخبراتها ويعمل على توطيد أواصر التعاون الإقليمي، وأن المؤسسة تعمل على رفع مستوى احتياطاتها لمعالجة أية أخطار مستقبلية.

«هيئة تشجيع الاستثمار» تصادق على 33 مشروعا استثماريا وخطط تطويرية لخمسة أخر

رام الله- الحياة الجديدة- صادق مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية، على منح حوافز تشجيع الاستثمار لـ33 مشروعا استثماريا، برأس مال إجمالي يقدر بنحو 74.8 مليون دولار، موزعة على قطاعات: الصناعة، والطاقة، والصحة.

كما صادق خلال اجتماع مجلس إدارة الهيئة، الذي جرى أمس الأربعاء، برئاسة وزير الاقتصاد الوطني محمد العامور، وحضور أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية، على خطط التطوير الخاصة بخمسة مشاريع استثمارية جديدة.

واستعرض المجلس خلال الاجتماع، أبرز تطورات العمل في الهيئة، وسير تنفيذ الخطط والبرامج الرامية إلى تعزيز البيئة الاستثمارية وتحفيز الاستثمار في فلسطين.

وناقش المجلس حزم الحوافز الخاصة بمشاريع الطاقة وقطاع الاتصالات، التي تعمل الهيئة حاليا على استكمال إجراءاتها، تمهيدا لاعتمادها وإطلاقها خلال الفترة القريبة المقبلة، بما يسهم في تشجيع الاستثمارات النوعية وتعزيز النمو الاقتصادي.

وأكد العامور أهمية مواصلة تطوير الخدمات المقدمة للمستثمرين، وتعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية في فلسطين، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية الهادفة.

سؤال عالماشي

موفق مطر

التكامل والتكافل للصمود والديمومة بالوجود

التكافل الاجتماعي عمل إنساني وجداني قبل أن تجسده قوانين دول رفعت شعوبها شأن القيم الأخلاقية، واعتبرتها العروة الوثقى والعقد الطبيعي بين أفراد المجتمع، فالجميع في المجتمعات المدنية المتحضرة سواسية في المسؤولية عن ضمان صحة شرايين وأوردة جسد المجتمع الواحد، وضمان وصول المعنى التطبيقي للمحبة والإخاء إلى أطرافه مهما كانت صغيرة، والأهم ألا يصاب المجتمع بجفاف عاطفي، يؤدي حتما إلى تيبس التفكير العقلاني، فهذه إرهاصات ومؤشرات خطيرة على تخلخل أركانه، ما يعني ضعف الثقة بثباته إذا ما تعرض لهزات وأحداث كبرى وفظيعة!

فالتكافل والتكامل القاعدة الأقوى لأي بناء مجتمعي إنساني، والشرط الحتمي الأساس للحفاظ على تماسكه، واستقراره ونموه، وازدهاره، وإذا سلطنا الضوء بتركيز شديد على حالتنا الفلسطينية، وقرأنا واقعنا بتجرد دون انفعالات أو مواقف مسبقة، سندرك حاجتنا الملحة لتحقيق التكافل المجتمعي والتكامل ما بين مكونات الهرم الوطني، الأمر الذي يتطلب حركة منظمة ممنهجة، صعودا ونزولا، يمينا ويسارا، بما يشبه الحركة داخل الذرة الواحدة، وقوانين الاتحاد الجامعة بين الذرات لتشكيل بنية أي مادة طبيعية، أو بما يشبه التكامل بين قوى الطبيعة والكون لحفظ توازن مركزه (الأرض) المنعمة بمقومات الحياة، وعليها وفوقها ومنها يستمد الإنسان أسباب حياته.

التكافل بين أفراد المجتمع يضمن ديمومة السلام مع الذات والآخرين، كما يضمن انعدام نشوء فراغات ما بين شرائح المجتمع، التي إذا اهملت ستتوسع تدريجيا إلى أن تصبح سببا لظهور تشققات في بنية المجتمع، كما تحافظ ثقافة التكافل الاجتماعي على توازن الشخصية الإنسانية، وصواب رؤيته للحقوق والواجبات، ويعزز معنى العمل الصالح، ويمنحه أبعاداً أوسع وأحسن وأجمل، ولا نبالغ إذا قلنا أن أهم مقومات القوة عند أي شعب من أمة الإنسان هي هذه القيمة الأخلاقية (التكافل) فهذه لا تفرضها، حتى وإن نظمتها وكرستها عبر مؤسسات محمية بمظلة القانون، ذلك أنها أساسا من وحي الأفكار الخلاقة والمبادرات الشخصية أو الجمعية.

بذلك يتجلى التكامل بلوحة فسيفسائية يرسمها الموثوق الممنوح الشرعية ليس لأخذ القرارات وصياغة القوانين الناظمة نيابة عن مانحها (الشعب) وحسب، بل المساهمة الفاعلة في تأسيس وتشكيل منهج تكافل اجتماعي ليصبح أعلى من مستوى أنماط الضمان الاجتماعي الحكومية المعروفة في معظم بلدان العالم، فهذا المنهج لا يحتاج تطبيقه الى خزائن دولة غنية، وإنما الى إيمان بإمكانية تجسيد القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع وتحويل روحها وجوهرها الإنساني بالأفكار الإبداعية إلى إنجازات ملموسة.

التكافل والتكامل شرطان أساسيان للبقاء والديمومة والثبات في الوطن، لا يشترط لبروزهما كمنهج حياة لمناسبة أو حدث، لكن مرارة ومأساوية الواقع تفرض تجسيدهما بأكثف صورة ممكنة، وتحديدا إذا تزامن الحصار، ونهب الثروات الوطنية، وتعرض الأموال العائدة الى خزينة الشعب لجريمة قرصنة منظمة من حكومة دولة احتلال واستعمار استيطاني، متوازية مع جرائم مستعمرين ارهابيين مسلحين يعملون بالتوازي مع جيشهم لتهجير المواطنين قسراً وإحراق ممتلكاتهم بقصد دفعهم الى الخضوع والتسليم بالأمر الواقع أو الهجرة من الوطن.

لكننا نملك سلاحا أخلاقيا إنسانيا، يمكننا من الصمود، وصد حملات إلغاء الوجود بالتكافل والتكامل، ونعتقد أن لشعبنا مدرسة متكاملة المنهج بهذا الخصوص طبقه خلال ثوراته وانتفاضاته، فالتكافل والتكامل سلاح لا يقتل ولا يجرح ولا يدمر، مخازن ذخيرته لا تنضب، ذلك أنها موجودة ما دامت قلوب الشعب تنبض، وعقوله تبدع آيات الصمود، وتمنح الكرامة معناها بتطبيق أخلاقيات وسنن التكافل والتكامل.

«الطاقة الدولية»: مخزونات النفط لدول «التعاون الاقتصادي» بلغت أدنى مستوياتها منذ 1990

باريس- أ.ف.ب- بلغت مخزونات النفط لدول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) أدنى مستوياتها منذ العام 1990، وفق التقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية الصادر أمس الأربعاء، في ظل الحرب في الشرق الأوسط وإغلاق مضيق هرمز الحيوي للإمدادات.

وفي سياق متصل، خفضت الوكالة الدولية بشكل إضافي توقعاتها للطلب على الخام خلال 2026. ورجحت انخفاضه بمليون ومئة ألف برميل يوميا، بزيادة قدرها ثلاثة أضعاف عن توقعاتها في أيار/مايو.

وأوردت الوكالة في التقرير «رغم الانخفاض الملحوظ في الطلب على النفط.. يتواصل تآكل المخزونات بإيقاع قياسي»، مشيرة الى أن مخزونات دول منظمة التعاون، ومن أبرزها الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، تراجعت بـ163 مليون برميل منذ بدء الحرب في 28 شباط/فبراير.

وبهدف تخفيف الأعباء الاقتصادية، نظمت وكالة الطاقة الدولية عمليات منسقة للسحب من مخزونات دولها الأعضاء بمقدار 400 مليون برميل، أفرج عن 252 مليونا منها بحلول 12 حزيران/يونيو.

وقالت الوكالة: «من المتوقع أن يتباطأ تدفق المخزونات الطارئة إلى حد ما في شهري حزيران/يونيو وتموز/يوليو»، وذلك بعد الاعلان عن تفاهم بين إيران والولايات المتحدة لإنهاء الحرب.

لكن تأثير ارتفاع الأسعار سيثقل كاهل الطلب طوال هذا العام، مع توقع تراجع قدره 1,1 مليون برميل يوميا، مقارنة بمستويات العام 2025. وقالت الوكالة: «نتوقع أن يعود النمو للانتعاش إلى مليوني برميل يوميا في عام 2027، إذ يسهم تطبيع تدفقات التجارة، وانخفاض أسعار النفط، وتحسن الآفاق الاقتصادية في التعافي».